# تحديات ما بعد الرياض.. الثلاثي المعرقل يدشن حملة مشتركة ضد السعودية والتحالف

الأمناء / خاص :

بعد تحرر الجنوب من سلطة الحوثي وحليفه الرئيس السابق في 2016، بدأ صراع من نوع آخر أكثر ضراوة وهذه المرة مع من كانوا شركاء الحوثي وصالح من قبله ثم تم طردهم من صنعاء في 2014، كان المفترض أن هذه القوى التي غادرت "صنعاء" وبعدها "عدن" هربا، وسقطت دولتها.. تتفهم الواقع الجديد، فالجنوب هو من تحمل عبء التحرير من الحوثي وصالح، وهو من قبل العودة بالشرعية إلى أرضه وبين مقاتليه لتواصل حربها تحت غطاء التحالف العربي لاستعادة صنعاء والنظر بعدها في شكل الدولة التي تنال رضا الشركاء جميعاً.

غير أن ما حدث، هو أن أبناء الرئيس عبدربه منصور هادي والاخوان المسلمين والمراكز المصلحية التي عانى منها الجنوب منذ حرب 94م، ومعهم كل القوى الارهابية والفاسدة التي كانت من مخلفات الحوثي وصالح والحرب عليهما، شكلوا طرفا واحدا ضد الجنوب، مسقطين أولوية الحرب شمالا.. فبدأوا حربهم ضد الرموز الجنوبية وأقالوا القيادات وسعوا لإبقاء عدن تحت الفوضى، وحاولوا تأجيج صراع القوى المقاومة للحوثي.

وحين تولى التحالف وبخاصة الإمارات العربية المتحدة بناء قوى تحفظ الأمن في محافظات الجنوب من عدن إلى لحج الى حضرموت الى شبوة، وكان بعضها يعج بالفوضى وكل حارة منه بيد فصيل مسلح يقاتل ضد الفصيل في الحارة الأخرى، وبعضها تحت حكم دولة معلنة لتنظيم القاعدة كحضرموت وشبوة، وبعضه تحول بيئة لداعش والقاعدة مثل محافظة لحج، بدأت حرب شرسة من هذه القوى المتحالفة بدءاً بالمحاولات العسكرية، وحين ادرك الفارق بين قوى تحظى بالدعم الاجتماعي وتقوم بمهام وطنية لحفظ الامن ومكافحة الارهاب ونظيفة من الفساد، ولذا تتفوق ميدانيا، لجأ هذا الحلف الى الحملات الاعلامية والتشويه المستمر واعطاء الفرصة والغطاء للتنظيمات الارهابية لتقوم بعملها ضد الجنوب.. وترك الجميع الحوثي يتمكن شمالا.

وبعد أربع سنوات من الصراع، جاء اتفاق الرياض لينتصر للجنوب كقضية وكأداء، خاصة وأن هذا الجنوب قد أكد اكثر من مرة أنه يريد تقوية الشرعية للعمل على تحرير الشمال وصنعاء، بل كانت قيادات المجلس الانتقالي كلها تشغل مناصب داخل الشرعية.

وبالأصح فإن الاتفاق جاء ليعيد الحرب الى مسارها، باعتبارها حربا بين طرفين، الاول هو الحوثي ومن يخدمه من فساد وارهاب وتطرف وفوضى، وبين التحالف العربي وحلفائه.. فهل يعني اتفاق الرياض ان اولاد هادي والاخوان المسلمين، سيتوقفون عن عدائهم للجنوب وسينضمون فعلا للتوجه شمالا، ويتركون الجنوب يستقر ويستوعب مهامه في اجندة هذه الحرب العربية ضد ايران وذراعها؟ يستعبد المراقبون ذلك، ويرون مؤشرات خلال يومين منذ اعلان تشكيل الحكومة، اهمها التعبئة ضد الحكومة والتحالف.

وتوافقت ثلاث شخصيات ذات صفة مرتبطة بهادي والاخوان على التصعيد الخطابي قبل أن تؤدي الحكومة يمينها الدستورية.. وهي شخصيات، اعادها اتفاق الرياض الى توحدها في حرب 94، ولكن هذه المرة ضد التحالف وليس ضد الجنوب وحسب: أحمد العيسى نائب مدير مكتب الرئاسة، ويترأس تحالفا كيديا للمجلس الانتقالي مؤخرا، واحمد الميسري القيادي الجنوبي الذي سبق وهاجم الوحدة واعتبر قيادات الشمال باعت "الوحدة للحوثي الزيدي" حسب تعبيره في 2015 حين ترأس اللجان الشعبية الجنوبية، وحميد الاحمر المستمر في مطالبة الجنوب بالخضوع لدولة عاصمتها بيد الحوثي.

الميسري والاحمر هاجما الحكومة بلسان واحد تقريبا، فيما حاول العيسى اتخاذ موقف على مقربة منهما ومن السعودية ولكن ضد الاتفاق الذي ينص على اعادة اصلاح المؤسسة العسكرية ودمج القوات الجنوبية والاعتراف بمهامها كما هي واقعا منذ بداية تشكيلها للحرب ضد الحوثي والارهاب.

أحمد العيسى نائب مدير مكتب الرئاسة، قال لوكالة "سبوتنيك"، الاثنين، إن الرئيس عبدربه منصور هادي "لن يقبل أن يفرط بأي شبر أو يرضى التساهل فيما يخص السيادة المطلقة والكاملة على كل ترابه الوطني وجزيرة سقطرى هي عين اليمن وقلبه والعبث بها تعد محاولة إجهاز على اليمن وعدوانا غاشما بغرض القضاء عليه، وهو أمر مرفوض وغير مقبول"، منتقدا ما قال انها "أجهزة أمنية وعسكرية مليشياوية لا تدين بالولاء للدولة وتتلقى أوامرها من أمراء حرب وجماعات مصالح تحركها نوازع انفصالية".

وتضمنت تصريحات الوزير السابق أحمد الميسري نبرة تهديد واضحة ضد التحالف العربي والانتقالي الجنوبي، واعترافا واضحا بشن هجمات ضد الانتقالي والتحالف العربي.

وقال الميسري في تسجيل صوتي مسرب تعليقا على الحكومة الجديدة إن رجاله موجودون في مفاصل الدولة من أعلى هرم السلطة الى مدراء المديريات في المحافظات الجنوبية وان لديه مشروعا لانتزاع السيادة وطرد التحالف العربي من اليمن.

وقال القيادي في حزب الإصلاح الفرع اليمني لتنظيم الإخوان المسلمين، حميد الأحمر، إن لديه "ملاحظات كثيرة على التشكيلة الوزارية"، معددا منها "الإخلال بمبدأ التمثيل العادل لكافة المناطق والأقاليم والقوى"، معددا جملا من قبيل: "التنفيذ الصادق والجاد والحقيقي لاتفاق الرياض"، "المعيار الوحيد لإثبات مصداقية ومهنية تنفيذ اتفاق الرياض"، مطالبا بـ"عودة رئيس الدولة وكافة مؤسسات ومسئولي الدولة عودة دائمة الى المناطق المحررة، وتمكين الشرعية من ممارسة اعمال السيادة كاملة وغير منقوصة على كافة المناطق المحررة بما في ذلك على الجزر اليمنية وفي مقدمتها سقطرى وميون، وان يتاح لكل مواطن يمني الانتقال والعيش بكرامة وبأمان في أي منطقة او مدينة يختارها من المناطق المحررة"، مضيفا "لم يعد مقبولا استمرار الصمت والمجاملات وكيل المديح لهذا او لذاك بعد كل المآسي التي مرت باليمن واليمنيين خلال السنوات الست الماضية"، وكأن المناطق اليمنية كلها تخضع للشرعية ولم يذكر الشمال الذي يرزح تحت حكم الحوثي ومنها محافظته عمران وصنعاء العاصمة.

ولم تحظ تصريحات حميد بالصدى المستحق، لكن جنوبا علق عضو الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي وضاح بن عطية على تسجيل وزير الداخلية السابق أحمد الميسري حيث قال إنه يجب أن يؤخذ بتهديد المسيري على محمل الجد فهو يعترف بانه زرع معطلين بكل مكان وله من يدعمه.

وفسر ابن عطية مقصود الميسري (وبيننا الأيام القادمة) انه يعني تعطيل وتخريب المؤسسات وتفجيرات واغتيالات واستهدافا لخصومه وتنسيقا مع الحوثيين هذه المرة فقد حمل نفس نبرات الحوثة في الإساءة لمن أنقذوا البلاد.

# صراع الأجنحة في مليشيا الحوثي يصل إلى الاتصالات

الأمناء / خاص :

تصاعدت حدة الخلافات وصراع المصالح بين أجنحة المليشيا الحوثية، خلال الآونة الأخيرة، لتنتقل إلى قطاع الاتصالات، وهو القطاع الحيوي والإيرادي الذي يعتمد عليه الحوثيون كثيراً في تمويل حروبهم وإثراء قياداتهم.

وكشفت مصادر متطابقة، أن حدة الصراع بين القيادي الحوثي مسفر عبد الله نمير، ونائبه هاشم الشامي، وصل إلى حد التراشق الكلامي والتهديد والوعيد بين الجانبين.

وأوضحت المصادر، أن الصراع بين نمير الموالي للقيادي الحوثي محمد علي الحوثي، وهاشم الشامي المحسوب على جناح رئيس ما يسمى المجلس السياسي للحوثيين مهدي المشاط، بدأ منذ تعيين الأخير نائباً لوزير الاتصالات رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للاتصالات، في أغسطس الماضي.

وأفادت المصادر، أن جناح المشاط، يتهم نمير بالفساد، وفرض الشامي نائباً له، في مؤشر على حجم صراع المصالح بين الأجنحة الحوثية التي تدير مؤسسات الدولة ومواردها في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وأشارت المصادر، إلى أن نمير كان قد قدم استقالته من منصبه في أغسطس الماضي، عقب تعيين الشامي، غير أنه تراجع عنها، وعاد لممارسة مهامه، ليدخل في صراع كبير مع

جناح المشاط، الذي يمثله الشامي في قطاع الاتصالات.

وذكرت المصادر، أن الشامي فرض سيطرة كبيرة على قطاع الاتصالات، وبدأ بتقليص صلاحيات نمير، خصوصاً في المؤسسة العامة للاتصالات.

وقالت المصادر، إن الشامي وجه، في الفترة الأخيرة، الشؤون المالية في مؤسسة الاتصالات، بعدم تنفيذ أي أوامر غير رئيس مجلس إدارة المؤسسة، وخلف ذلك ردة فعل عند نمير أخرجته عن طوره، وتوعد الشامي بـ "كسر رجله"، ووجه بمنع دخوله الوزارة.

وأضافت المصادر، أن "الشامي، عقب تهديدات نمير له، ومنعه من دخول الوزارة، عقد اجتماعاً بموظفي المؤسسة، وضم عدداً من المحسوبين على الوزير، وهدد هو الآخر بفضح ملفات فساد الوزير.

وقال للحاضرين إنه لم يعين في منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الاتصالات إلا بعد أن فاحت روائح فساد نمير، وطالبه بأن يعرف قدره وحجمه.

ولفتت المصادر، إلى أن الصراع بين نمير والشامي مرشح للتصاعد، حيث عمل كل منهما على تعزيز حراسته الشخصية بمزيد من عناصر المليشيا الحوثية.

وتفيد المعلومات، أن نمير من القيادات الحوثية البارزة منذ حروب صعدة الستة، وهو خبير اتصالات عسكرية تلقى تدريبات مكثفة في إيران على أيدي الحرس الثوري، وكان من ضمن القوائم المطلوبة للحكومة في عام 2006.

وعينته المليشيا الحوثية وزيراً للاتصالات في ديسمبر 2017، خلفاً للقيادي المؤتمري جليدان محمود جليدان، بعد قتلها للرئيس السابق علي صالح، الذي كان في تحالف معها.

ويشكل قطاع الاتصالات أهم مورد حيوي يدر مليارات الريالات سنوياً للحوثيين، الذين يسيطرون على كل مفاصله، رغم قرار الحكومة الشرعية بنقل مؤسسة الاتصالات إلى العاصمة عدن، في مطلع العام الماضي، واكتفت بذلك دون أي إجراءات عملية لسحب البساط على الحوثيين وقطع هذا الشريان الحيوي.